الاقتصادي » . ويجيب بالنفي منطلقا من التعريف اللينيني للامبريالية باعتبار ان الامبريالية كمرحلة متطورة من مراحل الرأسمالية تقوم على مجموعة من الخصائص ابرزها تصدير رأس المال الحالي الى الخارج وقيامه بدور استثماري ، ويشكل مصدرا للعائد . وهذه السمة لا تنطبق على الكيان الصهيوني لكونه دولة مستوردة لرأس المال ، ويعتمد على القروض والمنح والمساعدات الخارجية ، مع عدم استبعاد امكانية تحول الكيان الصهيوني الى « قاعدة اقتصادية » للامبريالية علاوة على كونه قاعدتها العسكرية والسياسية . غير ان هذا الدور الجديد يتطلب « انهاء حالة العداء والحرب واقامة علاقات طبيعية » مع جيرانها، وعلى رأسها « الحدود المفتوحة » .

اما بالنسبة الى التحويلات المالية للكيان الصهيوني كعبء مستقبلي على اقتصاده . فيعتقد المؤلف ان هذه التحويلات لم تعد تشكل عبئا على الاقتصاد الصهيوني وذلك بعد التطورات المستجدة التي طرأت عليه حيث ان « جزءا كبيرا من المساعدات التي قدمت لاسرائيل قد وظفت بشكل رئيسي لخلق اصول اقتصادية ... معمرة وتشكل بحد ذاتها رأس مال » . ويورد المؤلف بهذا الصدد الملاحظات التالية :

١ ـ ان معظم التحويلات المالية لاسرائيل هي غير قابلة للاسترداد ...

٢ ـ ان مصادر هذه التحويلات لم تجف بعد،

٣ ـ ان المرحلة القادمة وبالذات في حالة السلام ستشهد تخفيضا في بعض اوجه الصرف، والتي كانت تبتلع الجزء الاكبر من المساعدات،

٤ ـ ... ان اعباء الدفاع في المرحلة القادمة، وعلى ضوء ترتيبات السلام ، لا بد وان تتبدل جذريا .

لذلك يعتقد المؤلف ان الكيان الصهيوني قد استغل التحويلات المالية « لوضع اساس ثابت لطموح اسرائيل الاقتصادي ... حيث وجهت الموارد الاستثمارية نحو بناء رأس المال التحتي ، وترجمت بتحسين الزراعة ومكننتها وتحديثها ... [و] توفير قاعدة صناعية لا تلبي مصلحة الحاضر فحسب ، بل تتطلع لتغطية المستقبل ايضا » .

ويخلص المؤلف من هذا كله الى ان الكيان الصهيوني في طريقه الى التحرر من مجموعة من الضغوط وخلق الاساس لبناء اقتصاد مستقل عن طريق خلق قاعدة صناعية توفر الاساس المادي لهذا الاستقلال .

اما فيما يتعلق بحقيقة البطالة في مجتمع العدو فيعتقد المؤلف « ان كلمة البطالة بمعناها التقليدي والرائج لا تنطبق على الحالة التي تعاني منها اسرائيل » . وهي ليست عامل ضعف .. اذ ان البطالة المتفشية بين الجامعيين والشباب واصحاب الكفاءات والخبرة تعني وفرة في العقول التي اذا ما شغلت تصبح خطرا على العرب اكثر مما هي على دولة العدو . ولا ينظر المؤلف الى العجز في ميزان المدفوعات لاقتصاد العدو كمؤشر على ضعف هذا الاقتصاد وعدم قدرته على تحقيق الاستقلال ، بل ان الامر يختلف عندما ننظر الى الواردات التي تشكل قيمة السلع الاستثمارية جزءا هاما منها . والتي تخدم اغراض التنمية الصناعية وبالتالي فهي مؤهلة لان تصبح منتجة في المستقبل ، وقادرة على سداد هذا العجز .

وفي البحث الثاني يبين السيد ابو النمل « دور العمال العرب في الاقتصاد الاسرائيلي » حيث يساهمون عمليا في حل المشاكل الناتجة عن اختلال النسبة بين رأس المال والعمل في الكيان الصهيوني ، وبالتالي رفع الناتج القومي بنسب عالية ومتساوية نسبيا مع نسبة الطاقة العاطلة في اقتصاد العدو ، مما سيؤدي الى تخفيض تكلفة « السلع الاسرائيلية ، وكذلك انخفاض في اجمالي قيمة الاجور الحقيقية المدفوعة » . وهذا بدوره سيعزز القدرة التنافسية لسلع دولة العدو في الاسواق العالمية. غير ان المشكلة التي ما زال يعاني منها الاقتصاد الصهيوني تتمثل في « عدم توازن .. (هيكل القوى العاملة) لصالح الكفاءات الفنية والعلمية » مما يجعل وضع دولة العدو